المهددات الاقتصادية على العلاقات الدولية للعمال الأجانب في العراق :الفرص والتحديات

Economic threats to the international relations of foreign workers In Iraq: Opportunities and Challenges

م. م ايمان كاظم عبد الحسين م. م عمر عادل إبراهيم الاعظمي

M. M iman kazem Abd_Alhussen M. m omar adil ibrahem

كلية المنصور الجامعة

Al_Mansour University College

emankazem937@gmail.com Omar1993adil@gmail.com

الملخص:

إن للعمال الأجانب تأثير على مسار العلاقات الدولية وللعراق دور في هذا المسار، هذا وان لا يمكن لأي علاقات بين الدول واقتصادها يستغني عن العمالة الأجانب، خاصة تلك التي تمتلك العالمية، اذ ان استقطاب الايدي العاملة الناجحة من الأجانب ذو المهن القوية ،فضلاً عن كسب هذا النوع من الايدي العاملة وتمكينها يعد من الامر الضروري لتعزيز الدخل على الصعيدين العلاقات بين الدول والصعيد المحلي، هذا وان الأطر القانونية التي يعمل بموجبها العراق تم وضعها للحماية بحق العمال وحق الدولة، مع المكاسب العراقية من تشغيلهم والمهددات الاقتصادية التي تواجهها، فضلاً عن التحديات والمعالجة العامة.

الكلمات المفتاحية: العراق : العمال الأجانب: القوانين: المهددات الاقتصادية.

ABSTRACT:

Foreign workers have an impact on the course of international relations and Iraq has a role in this path, and that no relations between countries and their economy can dispense with foreign labor, especially those that have a global one, as attracting successful labor from foreigners with strong professions, as well as gaining this type of labor and empowering it is necessary to enhance income at the levels of

relations between countries and the local level, and the legal frameworks under which Iraq operates have been developed for protection. The right of workers and the right of the state, with Iraqi gains from their employment, as well as challenges and general treatment.

Keywords: Iraq : Foreign workers: Laws: Economic threats..

المقدمة:

تعد العمالة الأجنبية في العراق احد العناصر المهمة التي تتفاعل مع تحريك الاقتصاد في ظل ظروف التي تواجهها في الأسواق، بالإضافة الى التأثير الاقتصادي المستمر في المنطقة، وفي سياق اخر تواجه العمالة الأجنبية جملة من المهددات بفاعليتها في الأسواق العراقية، ومن ضمنها المهددات الاقتصادية بسبب عدم استقرار سوق العمل، فضلاً عن الازمات والتقلبات السياسية العراقية، وهنا بدوره ينعكس على فرص المتاحة للعمال الأجانب في سوق العمل، فضلاً عن بعض السياسات الاقتصادية المحلية التي تفرض قيود على دخول الايدي العاملة الأجنبية والمشاكل المتعلقة بتنافس الشركات مع تنافس الأجور، فضلاً عن أي ازمة اقتصادية تمر في العراق يضعف التنافس مع قلة التوجه نحوه أي تؤثر على القطاعات التي تعيق نمو الاقتصاد.

مشكلة البحث:

يطرح البحث المشكلات الرئيسية على صيغة النقاط واهمها ما يلي.

١_ ما هي المهددات الاقتصادية التي توجه العمالة الأجنبية في العراق؟

٢_ ما هي القوانين الخاصة بالعمالة الأجنبية في العراق؟

٣_ كيف تؤثر التقلبات الاقتصادية في العراق على فرص العمل المتاحة للأجانب؟

أهمية البحث:

إن أهمية البحث في هذا المجال هوه لفهم التحديات الاقتصادية التي تواجه العمال الأجانب في العراق في ضل الأوضاع السياسة التي تكون مترنحه، من خلال الاعتماد العراقي على بعض المصادر المهمه في الاقتصاد بالدرجة الأساس.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من ان (الاقتصاد العراقي) جزء لا يتجزأ من الامن الاقتصادي العراقي، فضلاً عن ان العمال الأجانب في العراق تواجه تحديات اقتصادية متعددة تتراوح بين التقلبات السياسية والاقتصادية والقوانين المتعلقة بمسالة العمالة الأجنبية.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحليل المهددات الاقتصادية التي تواجه العمال الأجانب في العراق مع القوانين العراقية التي وضعت لحمايتهم وحقوقهم ومعرفة واجباتهم في البلد.

المحور الأول: الأطر القانونية لعمالة الأجانب في العراق: دراسة في القوانين والتنظيمات

تعد العمال الأجانب في العراق عنصراً مهماً في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل البناء والصناعة والخدمات الأخرى، وانها تساهم بأجزاء في سوق العمل مع تغطية الأماكن التي يوجد فيها نقص في الخبرات فضلاً عنها المهارات، بالإضافة الى ذلك ان العمل في العراق يواجه تحديات قانونية وتنظيمية تؤثر في العمال مع تحديد شروطها، وهنا نوضح ابرز القوانين الخاصة في هذا الجانب، الأطر القانونية للعمال الأجانب في العراق تتمثل بما يلي[١].

- يضمن قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل للمستثمرين توظيف واستخدام عاملين من غير العراق في حال عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها هيئة الاستثمار.

[١]).مجلة المحقق الحلي القانون السياسة ، التنظيم القانوني للعماله الوافدة في العراق ، دراسة مقارنة ، العدد ٣ سنه ٢٠١٧ ص ٥٠ ٧٨٩

- نظام الاستثمار رقم(٢) لسنة ٢٠٠٩ يراعي في منح الاجازات الاستثمارية أن يكون حجم الايدي العاملة المحلية بما لا يقل عن (٥٠٪) من اجمالي الايدي العاملة المستخدمة في المشروع
- ينظم قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ حقوق العمال الوطنيين والمهاجرين والعاملين في جمهورية العراق.
- يشترط قانون العمل حصول الأجنبي على إجازة عمل تصدر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل الالتحاق بأي عمل، ويحظر القانون على أصحاب العمل تشغيل أي عامل اجنبي باي صفة ما لم يكن حاصلاً على تلك الاجازة.
- تنظيم تعليمات ممارسة الأجانب العمل في العراق رقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ والصادرة بموجب قانون العمل السابق ٧١ لسنة ١٩٨٧ الية استقدام العمالة الأجنبية الى العراق.
- قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ ينظم دخول الأجانب الى العراق وأنواع سمه الدخول والإقامة والكلفة والخروج من العراق.
- تنظيم تعليمات رقم(١) لسنة ٢٠١٨ الصادرة بموجب قانون اليات وانشاء وعمل مكاتب التشغيل الخاصة في العراق.
- لا يمكن لأي عامل اجنبي الالتحاق باي عمل ما لم يكن حاصل على بطاقة ع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- يرتبط استقدام العمال الأجانب بمدى حاجة العراق الى الايادي العاملة الأجنبية على ضوء ما تطلبه الاقتصاد الوطني، مع عدم وجود مانع امني من اشغال العامل الأجنبي في العراق.

اما عن قانون الإقامة العراقي رقم(٧٦) لسنة ٢٠١٧ الذي يعني بدخول الأجانب الى البلاد، وفق شروط محدده ومن ابرزها هو حمل الجواز السفر للوافد او وثيقة نافذة لمدة ست اشهر هذا وان الفئات المشمولة هي كل من لا يحمل الجنسية العراقية (يعد وافد عربي او اجنبي)، هذا مع الاستثناءات التي وضعها القانون العراقي لبعض الفئات ومنها(رؤساء الدول وعوائلهم/ أعضاء البعثات الدبلوماسيين)[١].

[١].جريدة الوقائع العراقية – العدد ٤٣٨٦ في ٢٠١٧/١/٩

اما من ناحية التأثيرات على القانون:العمالة الغير شرعية غالباً ما تكون خارج إطار النظام القانوني، مما يصعب من إمكانية تنظيمها وتوفير حقوقها الأساسية مثل التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية

تحديات في الرقابة: قد تواجه السلطات صعوبة في مراقبة وتنظيم العمالة الغير شرعية ، مما يزيد من تعقيد جهود مكافحة هذه الظاهرة[١].

المحور الثاني: العمالة الأجنبية ومكاتب الاستقدام.

ظهرت في الفترات الأخيرة في العراق بشكل عام ومحافظة بغداد بشكل خاص، المكاتب الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية في البلدان الاصلية الذين يستوطنون فيها وبالتحديد الاسيوية وبعض الدول العربية، ان الاستقدام يحصل للعامل الأجنبي مقابل حصوله على قدر من المال المقدم من أصحاب الشركات، الهدف منه جلبهم من بلدانهم الاصلية، فضلاً عن ضرورية استحصال موافقاتهم الأصولية والتصاريح الأمنية بالإضافة الى القانونية ،الهدف منها تشغيلهم في المراكز التجارية والمستشفيات والمراكز التجارية فضلا عن ذلك في البيوت العراقية وتخالط مع الاسر، فضلاً عن ذلك المكاتب التي تهيء يجب ان تكون بموافقات خاصة مع الالتزام بالتعليمات الصادرة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حصراً، فضلاً عن هذه المكاتب يتم افتتاحها بتنسيق وتعليمات وتصاريح تكون صادره حصراً من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومن جانب اخر إن الأجور التي تمنح الى العامل فهنالك مميزات في الجنسيات التي يكون حاملها العامل، اما الأغلبية من العمال الحرفيين فتكون مقسمة حسب ساعات عملهم ومتراوح المبلغ المادي يكون من (٤٠٠-٥٠٠) دولار، بالإضافة الى ما تقدم ان هناك لجان مراقبة وتفتيش مستمرة من قبل وزارة العمل لمتابعة تنظيم عمل المكاتب التي تكون خاصة باستقدام العمال الأجانب مع تدقيق اولياتهم ومتابعتهم بالشكل المباشر والدقيق مع كشف وعرض الأوليات على اللجان المختصة بشؤون تنظيم عمل اليات المكاتب، فضلاً عما تقدم أن هنالك متابعات مستمرة من قبل مفارز جهاز الامن الوطني العراقي مع مديرية الجريمة الاقتصادية

[١].) علي ضياء عباس، تنظيم تشغيل العمال الأجانب في العراق، مجلة ديالى للدراسات والبحوث، كلية الآداب جامعة ديالى العدد ٥٣ لسنه ٢٠٢١ ص١٣

بمتابعة عمل المكاتب، مع الحد من انتشار هذه الظاهرة بالشكل العشوائي وتقليص الاعداد، مع البحث عن كل ما يهدد الامن والسلم المجتمعي[١].

توجد هنالك ظاهرة خطرة على الدولة من قبل الأجانب وهي ظاهرة "التسول" أي عند دخول الأجانب الى العراق بالصور الرسمية وبعد الدخول يقومون بهذه الاعمال وهذا مما يواجه الأعباء على الدولة وعلاقتها بالدولة الام للأجنبي وهذا ما يحمل جهد إضافي على القوات الأمنية العراقية، كما تتم مشاهدة المتسولين بالطرقات العامة والكراجات الخاصة بوقوف السيارات مع الوقوف في العيادات الطبية وبات المواطن العراقي يلاحظ هذه الظاهرة فضلاً عن المواطن العراقي السواح الأجانب الذين يقومون بزياره العراق وتظهر امامهم مثل هذه المشاهد وكيف سيكون تأثيرها وانعكاسها على العلاقة الخارجية، خصوصاً وان المتسولين من مختلف الجنسيات ويتحدثون بلغات عديدة ويمارسون مهنه التسول، ومن الطبيعي ان هؤلاء لهم مهددات على أوضاع البلد الاجتماعية، وأن تأثيرهم يكون له أسباب عده ومنها (من السهولة استغلالهم وتجنيدهم الى عصابات الجريمة المنظمة و عصابات الاتجار بالبشر، دخولهم الى البلد بصورة غير شرعية ،تسببهم في ارباك شديد في الطرقات، إضافة عبى على القوات الأمنية وعلى وزارة العمل) هذا وان اغلب المتسولين لا يحملون الأوراق الثبوتية[٢].

اما أسباب انتشار العمالة غير الشرعية[٣])

- الاقتصادية. البطالة وما مرتبط به من الاوضاع
- الاقتصادية في الدول الأصلية يواجه تحديات تدفع الأفراد للبحث عن فرص عمل في دول أخرى.
- الاضطرابات السياسية والأمنية. النزاعات تولد التطرفات وتتطور لتصبح تطرفات عنيفة ثم تتطور الى الحروب تؤدي إلى النزوح والبحث عن أمان وظروف عمل أفضل في بلدان مختلفة.

١.)احمد ستار جاسم، الأجانب والمكاتب وعلاقتها بالعمالة والوفود ،مجلة قراءات افريقية ،العدد ٣٠، ٢٠١٦، ص ٣٠ السودان.
٢.)كرار حيدر، اثر العمال الأجانب على العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور في تاريخ ٢٠٢٤/٣/١١، متاح على الرابط https://www.alnahrain.iq/post/1161 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٠
٣.)حلقة نقاشية في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم دراسة التطرف العنيف، حوار منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٤ متاح على الرابط https://www.alnahrain.iq/post/1161 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١١

- الطلب على العمالة الرخيصة. بعض الشركات قد تسعى لتوظيف عمالة غير شرعية للحصول على عمالة بتكاليف أقل.هذا بدورة سيكون منتج اكثر للشركة وتكلفة اقل بالأجر
- التحديات القانونية والإدارية. تعقيدات الإجراءات القانونية والحواجز الإدارية قد تدفع بعض الأفراد إلى تجاوز القوانين لدخول سوق العمل في بلد آخر.
- الاوضاع الامنية والاقتصادية تكون غير مستقرة في البلد المضيف من ما تؤدي الى زيادة العمالة غير الشرعية.

بناء على ما تقدم، ان الدولة تتخذ الإجراءات اللازمة مع اصدار قوانين من قبل الأجهزة والمؤسسات المتخصصة للحد من الاستقطاب الغير شرعي للعمالة الأجانب في العراق فضلاً عن الحد من كل تهديد للسلم المجتمعي.

المحور الثالث: العمال الأجانب والمهددات الاقتصادية.

استقدام العمالة الأجنبية وبهذه الاعداد الغير مخطط لها يزيد من نسب البطالة بين الشباب العراق ومنها[١].

١. يدفع الشباب العراق الى الهجرة لعدم وجود فرص عمل متاحه لهم
٢. التحويلات النقدية للعمالة الأجنبية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي وهذا ما يخص العملة الصعبة (الدولار)وهذا ما يوثر على استنزاف النقد الاجنبي وارتفاع اسعار الدولار داخل البلد
٣. التحويلات المالية التي تجري عبر منافذ التحويل المالي، تشوبها الكثير من الشبهات وكذلك يمكن استغلالها في عمليات تهريب العملة من خلال تجنيد بعض المتنفذين لا عداد العمال الاجانب وتحويل اموالهم عن طريق شركات ممولة او متواطئة معهم الى الخارج بحجه تحويل اموال العمالة
٤. التقليل من فرص التوظيف للعامل العراقي وذلك لكون لاتزال المكاتب الخاصة بتشغيل الايدي العاملة ترفد السوق العراقية بالأعداد الكثيرة منهم وهذا مما يقلل من فرص التوظيف

[١].د لبنى عبد الله القاضي ،اثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب – في الرياض. –الرياض ١٤٤٠الطبعه الاولى ص٣٨

للشباب العراقي وباستمرار هذه السياسة الغير مدروسة والغير مخطط لها مما يزيد من فرص الهجرة او الجنوح والانحراف بين فئة الشباب العراقي

٥. كذلك فان اعداد الاموال الخارجة من العراق للتحويلات الخارجية تقدر سنويا ب (٨)مليار دولار سنويا وهذا مما ينعكس سلبا على سوق العملة الداخلي والاقتصاد العراقي.

اما من حيث المهددات الامنية التي يتأثر بها العراق، فقد استغلت المكاتب بالتعاون مع الشركات المختصة الظروف التي مر بها العراق منذ العام ٢٠٠٦ الى العام ٢٠١٤ وقامت بإدخال عدد غير محدد من الاجانب بأوراق غير اصولية وغير رسمية بالضافة الى عدم استحصال الموافقات من الجهات الرسمية ومديريات الاقامة ووزارة العمل، كما وان من ضمن التحديات تم تجنيد البعض منهم ضد القوات الامنية العراقية، استخدامهم في التجسس وجمع المعلومات عن الاجهزة الامنية والعسكرية العراقية، او اداة للدعاية والتخريب، او أي عمل يشكل خطر على الدولة العراقية ويهدد امنه، اما التحدي الكبير الامني الذي يواجه العراق هوه دخول اعداد كبيرة من الاجانب الى العراق وهذا مما يجعلهم يطالبون بحقوق هذه الجالية وهذا ما يؤثر سلباً على العملية الامنية وهنا يكون نشوء جالية تغير من التكوين العرقي للبلد، وعلى الرغم من الاجراءات الدخول لهم ان كانت قانونية ام غير قانونية الا انهم يحملون فايروسات لإمراض معدية مثل التدرن والايدز والجذام، وان الخطورة تكون اكبر عندما يكون هؤلاء في البيوت او المطاعم والفنادق وهذا مما يؤدي الى سرعة انتشار هذه الامراض المعدية[١].

التحديات: إن التحديات من وجود الاجانب في العراق هي بالأعداد الكبيرة غير المنظمة وسط غياب جزيء للمتابعة بشروط عملهم، ضعف ثقافة العمل العراقي، مع الدخول غير الشرعي لبعض العمال الاجانب في العراق ، وهناك تحديات في بعض التغيرات في القانون التشريعية المتمثلة بقانون الاستثمار الاجنبي في العراق، فضلاً عن عدم وجود احصاء دقيق لعدد العمال الاجانب في العراق خصوصاً وانهم تجازوا المليون حسب احصائيات وزارة العمل والشؤن الاجتماعية[٢].

١.)علي ضياء عباس، تنظيم تشغيل العمال الأجانب في العراق، مجلة ديالى للدراسات والبحوث، كلية الآداب جامعة ديالى العدد ٥٣ سنه ٢٠١٢ ص ٣٠

٢.)اسراء عبد الزهرة كاطع، حقوق العامل الأجنبي المشتغل في العراق في اطار التشريعات العمالية(دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين،٢٠١٨ ص ٩٩

المكاسب: الفرص: نقل الخبرات والمهارات الى سوق العمل، اشغال بعض المهن التي لم تعد جاذبية للعمال الوطنيين هذا بدوره يسهم في تنشيط القطاع الخاص، الفرص لعقد الاتفاقات الثنائية بين البلدين، تدريب العمال العراقيين على المهن الجديدة المطلوبة في سوق العمل او التي تتطلب مهارات متقدمة وعالية ويكون فيها نقص في السوق العراقي[١].

الخاتمــة:

تعد قضية العمالة الأجنبية غير الشرعية من التحديات الكبرى التي تواجه العراق في الوقت الحالي، ولها تأثيرات واسعة تمتد إلى النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، والثقافية. فقد أسهمت هذه المشكلة في تفاقم العديد من القضايا الحيوية، مثل ضعف الإيرادات الضريبية، الضغط على سوق العمل، وزيادة التوترات الاجتماعية. كما أنها تشكل تهديداً للأمن الوطني، وتضيف أعباءً إضافية على الموارد والقدرات اللوجستية للأجهزة المعنية.

الاستنتاجات:

١_زيادة العمال الأجانب في العراق يسبب خطر على الامن المجتمعي في داخل الدولة، فضلاً عن ذلك ان الايدي العاملة العراقية أصبحت اكثر بطالة

٢_ضرورة الحصول العامل الأجنبي على ترخيصه للعمل في العراق فضلاً عن حصوله تأشيرة للدخول

٣_سمح القانون العراقي للعمالة الأجانب بالعمل داخل العراق، وانه لم يترك الامر دون تنظيم فقد منح مديرية الإقامة الحق في مراقبتهم ومتابعته أي اجنبي يدخل الأراضي العراقية حفاظاً على الامن المجتمعي

٤_ان المهدد الاقتصادي في عملية تحويل العملة الصعبة الى موطن الأجانب الأصلي واخراجها من البلد

٥_تقوم مكاتب استقدام الأجانب التنسيقات المشتركة مع المؤسسات المعنية في ملف هذا الجانب

[١].)اسراء عبد الزهرة كاطع ، المصدر السابق نفسة

المصادر:

١_د لبنى عبد الله القاضي ،اثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب –في الرياض. –الرياض ١٤٤٠الطبعه الاولى

٢_اسراء عبد الزهرة كاطع، حقوق العامل الأجنبي المشتغل في العراق في اطار التشريعات العمالية(دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين.

٣_علي ضياء عباس، تنظيم تشغيل العمال الأجانب في العراق، مجلة ديالى للدراسات والبحوث، كلية الآداب جامعة ديالى

٤_احمد ستار جاسم، الأجانب والمكاتب وعلاقتها بالعمالة والوفود ،مجلة قراءات افريقية ،العدد ٣٠، ٢٠١٦، السودان.

٥_.مجلة المحقق الحلي القانون السياسة ، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة في العراق ، دراسة مقارنة ، العدد ٣ سنه ٢٠١٧

٦_.جريدة الوقائع العراقية – العدد ٤٣٨٦ في ٢٠١٧/١/٩

٧_ كرار حيدر، اثر العمال الأجانب على العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور في تاريخ ٢٠٢٤/٣/١١، متاح على الرابط https://www.alnahrain.iq/post/1161

٨_حلقة نقاشية في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، قسم دراسة التطرف العنيف، حوار منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٤ متاح على الرابط https://www.alnahrain.iq/post/1161